

رصد

الطلاق الشفهي صدام جديد بين السيسي والأزهر

**مرحلة جديدة من التوتر
في العلاقات بين السيسي
والأزهر وصلت إلى «الصدام» أخيراً.
ويأتي ذلك على خلفية «قضية
الطلاق الشفهي» بعد رفض
المؤسسة الدينية دعوة الرئيس
المصري إلى إصدار قانون يحظر
الطلاق بهذا الشكل**



**«هيئة كبار العلماء»:
الطلاق شفهيًا مستقر عليه
هذه عهد النبي**



لكن وفق المتابعة، يبدو أنّ هناك تراكمًا في الخلافات بين الطرفين. فرغم أنّ الرئيس المصري يذكر في خطباته وكلماته دور الشيخ أحمد الطيب حين يدعو إلى «تجديد الخطاب الديني»، فإن السيسي كان قد عين بعد وصوله إلى الرئاسة الشيخ أسامة الأزهرى مستشاراً للشؤون الدينية، وصار الأخير هو المعنى الأول بملف «تجديد الخطاب الديني» منذ عدة أشهر، وسط تجاهل لدور الأزهر الذي لا يملك الرئيس الحق في إقالة إمامه الأكبر، لأن هذا المنصب هو الوحيد الذي لا يخلو إلا بوفاة صاحبه أو تقديم استقالته. ويشار إلى أن الأزهر ناقش قبل عدة أشهر آلية اختيار الإمام الأكبر مع تحديد سنّ لتقاعده عندما يبلغ ثمانين عاماً، وهو القانون الذي يعني في حال إقراره استمرار الطيب على رأس المؤسسة الدينية لنحو عقدين مقبلين. وأكدت الهيئة، في بيانها أمس، أنها «ترى أن ظاهرة شيوع الطلاق لا يقضي عليها اشتراط الإشهاد أو التوثيق، لأن الزوج المستخف بأمر الطلاق لا يعيبه أن يذهب للمأذون أو القاضي لتوثيق طلاقه، علماً بأن كافة إحصاءات الطلاق المعلن عنها مثبتة وموثقة سلفاً، إما لدى المأذون أو أمام القاضي». وتابعت أن «العلاج الصحيح لهذه الظاهرة يكون في رعاية الشباب وحمايتهم من المخدرات بكل أنواعها وتثقيفهم... والفن الهادف والتعليم الجاد والدعوة الدينية الجادة». ورغم إصرارها على شرعية الطلاق شفهيًا، فإن الهيئة أكدت أن «من حق ولي الأمر (أي رئيس الدولة هنا) شرعاً أن يتخذ ما يلزم من إجراءات لسنّ تشريع يكفل توقيع عقوبة تعزيرية رادعة على من امتنع عن التوثيق (للطلاق الشفوي) أو ماطل فيه، لأن في ذلك إضراراً بالمرأة وبحقوقها الشرعية».

القاهرة - جلال خيرت

ضمن بوادر أزمة جديدة بين الرئاسة المصرية ومؤسسة «الأزهر الشريف» برئاسة الإمام الأكبر أحمد الطيب، أعلنت «هيئة كبار العلماء»، في بيان أصدرته أمس، أنّ الطلاق شفهيًا «مستقر عليه منذ عهد النبي»، معارضةً بذلك الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي دعا في 24 كانون الثاني الماضي إلى إصدار قانون يحظر الطلاق بهذا الأسلوب، مبرراً الحاجة إلى ذلك بارتفاع نسبة الطلاق التي وصلت إلى 40% داخل المجتمع المصري. وكان المشرع المصري قد أقرّ قبل عقود طويلة عقوبة جنائية، تصل إلى الحبس، على الزوج الذي يطلق زوجته شفهيًا من دون أن يوثق الطلاق. لكن مشكلة عجز الزوجة عن إثبات تطلقها من زوجها تعود إلى اشتراط القانون وجود شهود على الطلاق الذي يضطر الزوج بموجبه إلى سداد نفقة على الزوجة المطلقة وأبنائها.

موقف الطيب المعارضة لدعوة السيسي، والذي صدر من خلال بيان «هيئة كبار العلماء»، هو الأول من نوعه للأزهر في معارضة السلطة منذ سنوات طويلة. ورغم أنّ الشيخ أحمد الطيب كان من شركاء «30 يونيو» الذين ساندوا السيسي في عزل الرئيس محمد مرسي في صيف 2013، فإنّ العلاقات بين الاثنين شهدت توتراً على مراحل، لكنها لم تصل إلى الصدام المباشر، كما بدأ أمس. ومن دلالات تصاعد حدة التوتر، أنّ السيسي كان قد انتقد في قضية الطلاق شيخ الأزهر مباشرة، وتوجه إليه، خلال الاحتفال بذكرى عيد الشرطة الشهر الماضي، قائلاً بالعامية: «ولا إيه يا فضيلة الإمام...؟ تعبتني يا فضيلة الإمام».

تم تعويض من يخدم العلم برواتب لائقة، إذ إن الأمر بنظره «ليس إلا إخلالاً بواجبات الأغنياء وإذلالاً للفقراء، ولا يعدو كونه تحويل الإنسان إلى سلعة مادية، وإفراغه من مضمونه الروحي».

ومن زاوية أخرى، يمكن للكفاءات تلقف مشروع «البديل الداخلي»، على الرغم من الحاجة إلى المزيد من الدراسات الدقيقة حياله، لسد جميع الثغرات التي يمكن أن يعثرها المعارضون على الفكرة سلبياً تدينها. ويرى الصحفي وسام الجردى - الذي يواجه مشكلة الخدمة الإلزامية - أن البديل الداخلي يكفل الحفاظ على الكفاءات الشابة ويمنع هجرة العقول، بعد تحول الشعب السوري من فني إلى كهل خلال سنوات الحرب. ويقول إن «نظم قانون للبديل الداخلي يمكن أن يدرّ مبالغ طائلة على الدولة، تساعد جداً في ظل العجز المالي الواضح الذي تعاني منه الخزينة العامة».

غير أنه لفت إلى ضرورة تكامل المشروع مع فكرة تحفيز التطوع بدل الإلزامية، بما يكفل راتباً جيداً، وهو ما سيدفع الشباب إلى الالتحاق، بوصف القتال واجباً يتطلب مقومات الصمود، ولعلّ المال من أول هذه المقومات.

ويطرح الجردى مسألة «أوضاع الشباب في مناطق الصراع، الذين يعتبرون بمعظمهم فارين من الخدمة الإلزامية، وهذا عبء، فيما لو وُجد قانون بضبطه، سيخفف الكثير من حدة الصراع الدائر».

**البديل الداخلي ما زال خارج
البرلمان**

وليس خافياً أن فكرة «البديل الداخلي» غزت أحاديث السوريين منذ ما قبل الحرب، على اعتبار الخدمة الإلزامية كانت ولا تزال عائقاً في وجه مستقبل الشباب السوريين. وما شرع الحديث عنها، تحديث قانون «البديل الخارجي» الذي يكفل للمغتربين دفع مبلغ غير زهيد، باعتبارهم أيضاً جنوداً في بلدان الاغتراب، يعيلون أسرهم داخل البلاد، وهو ما يمنحهم الإعفاء من الخدمة الإلزامية والاحتياطية بعد تحقيقهم شرط إتمام 5 سنوات في العمل خارج البلاد.

غير أن المثبت أن مشروع «البديل الداخلي» المنار أخيراً، لم يطرح في مجلس الشعب أبداً، وفق ما ذكر النائب السوري سمير حجار، في حديثه إلى «الأخبار». ويشرح بالقول: «لا شك في أن تطبيق مشروع كهذا سيجعل الجيش مقتصرًا على الطبقة الفقيرة والوسطى، وسيفقد الفئة الحاصلة على شهادات عالية. كذلك فإن تعداد عناصر الجيش سيتناقص». ويضيف: «خلال هذا الأزمة، دفع الأغنياء مبالغ كبيرة، وبالعملة الصعبة، لتهريب أولادهم المطلوبين إلى الخدمة خارج البلاد. وكذلك هرب عدد كبير من الشباب المطلوبين إلى الاحتياط. إذًا فقد افتقدنا المال والشباب معاً». ووفق حجار، فإن الأغنياء قادرين في كل الأحوال على دفع المال، لتجنب أبنائهم الخدمة الإلزامية، عبر السفر أو باستخدام طرق غير مشروعة، معلقاً بالقول: «فليدفعوا وفق طرق مشروعة. ولكن الخزينة العامة هي المستفيد».

وعلى الرغم من الشرح الوافي للمشروع المنار، غير أن حجار بنفي طرحه تحت قبة مجلس الشعب نهائياً من قبل أي من الأعضاء، مضيفاً قوله: «لن نعبر الجسر قبل أن نصل إليه». كلام يوضح وجهة نظر بدأت تسود المنطق الاجتماعي، بضرورة وضع حدّ لمعاناة شباب سجناتهم الحرب على الجبهات، من بينهم دورتا الخدمة رقم 102 و103، ودورات أخرى جاءت بعدهما، لا نهاية معروفة لأوجاع عناصرها.

تقرير

شركات إسرائيلية تعمل في السعودية والإمارات

على ثلاثين عاماً وخرج من الخدمة الحكومية عام 2003، وجد فكرة مشروع حولها إلى شركة أطلق عليها اسم «إنتوفيو IntuView»، عملها الأساسي هو التنقيب في «الإنترنت الخفي» أو المظلم، ليجد نفسه بعد عامين يبيع السعوديين خدماته. و«IntuView» هي النسخة الإسرائيلية للشركة الأميركية «بالانتير Palantir» (متعهد الأمن السيبراني لـ «وادي السيليكون»). وعندما باع بار خدماته إلى الشرطة والجيش ووكالات

نشر موقع مجلة «بلومبيرغ بيزنيس ويك» الأميركية تحقيقاً صحافياً، في نهاية الأسبوع الماضي، يكشف في تفاصيله كيفية عمل شركات التقنية الإسرائيلية داخل كل من المملكة السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبدءاً من مقولة إن «الصفقات الجيدة وسياسة الإنكار يكونان حلفاء جيدين»، سرد معداً التقرير، الصحافيان جوناثان فيرزيجر، وبيتر والدمان، كيف أن شمويل بار، الرجل الذي عمل في المخابرات الإسرائيلية لمدة تزيد

على ثلاثين عاماً وخرج من الخدمة الحكومية عام 2003، وجد فكرة مشروع حولها إلى شركة أطلق عليها اسم «إنتوفيو IntuView»، عملها الأساسي هو التنقيب في «الإنترنت الخفي» أو المظلم، ليجد نفسه بعد عامين يبيع السعوديين خدماته. و«IntuView» هي النسخة الإسرائيلية للشركة الأميركية «بالانتير Palantir» (متعهد الأمن السيبراني لـ «وادي السيليكون»). وعندما باع بار خدماته إلى الشرطة والجيش ووكالات

السعوديون هم من بادروا إلى التواضع مع الشركات الإسرائيلية (رشيف)



(الأخبار)